

صندوق الاستثمارات العامة السعودي

يبدأ مفاوضات قرض جديد

متانة الأوضاع المالية وانخفاض المديونية

يُدمج خطة التمويل

في عملية بيع حصة 5% في المئة من أسهم أرامكو لتمويل عملية التحول الاقتصادي الذي يهدف لوقف الارتفاع التاريخي لعوائد النفط.

وتعهد الصندوق منذ نحو عامين باستثمارات خارجية بنحو 95 مليار دولار، بحسب أرقام صندوق النقد الدولي في عدة شركات بينها تطبيق أوبر لنقل الركاب ونسلا للسيارات الكهربائية. وتعاين الموازنة العامة في السعودية، صاحبة أكبر اقتصاد عربي، من عجز متواصل منذ تدني أسعار النفط في 2014، حيث بلغ مجموعه 260 مليار دولار في أربع سنوات، ما دفع بالملكة إلى اقتراض نحو 100 مليار دولار لتمويل هذا العجز.

ويقول محللو أسواق المال إن الاقتراض يوفر مزايا كبيرة لتمويل المشاريع السعودية، وذلك في ظل انخفاض مديونية الدولة الخليجية بالمقارنة مع المعدلات العالمية. واقتضت السعودية بكفاية على مدى السنوات القليلة الأخيرة إعادة ملء خزائن الدولة، التي استنزفتها هبوط أسعار النفط.

وجرى تكليف الصندوق بمهمة المساعدة في تطبيق خطة الإصلاح ضمن "رؤية 2030"، وهو برنامج اقتصادي طموح أعلنته الحكومة في 2016 لحد من اعتماد الدولة الخليجية على صادرات النفط.

وقدم الصندوق أيضا تعهدات كبيرة لشركات تكنولوجيا أو استثمارات، من بينها شراء حصة أقلية في شركات أميركية كبرى منها بونيف وبيسبوك وسي تي غروب، ما يدعم جهود البلاد في تنويع الاقتصاد واستغلال مواطن الضعف في الأسواق العالمية لاقتناص الاستثمارات بما يتماشى مع رؤية 2030.

يتجه صندوق الاستثمارات العامة السعودي للاقتراض من الأسواق الدولية في خطوة هي الثالثة في ظل تحديات انهيار عوائد الطاقة ومساغي تمويل المشاريع الاستراتيجية الجديدة، في إطار خطة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لإصلاح الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل.

الرياض - يقترب صندوق الاستثمارات العامة السعودي من الحصول على ثالث قرض منذ ثلاث سنوات في خطوة يتوقع خبراء نجاحها على اعتبار ثقة المستثمرين الكبيرة بمتانة أوضاع الرياض المالية وانخفاض نسبة مديونيتها مقارنة بالمعدلات العالمية.

وقال مصدران مطلعان إن صندوق القرض السيادي السعودي يسعى إلى قرض بقيمة تصل إلى 7 مليارات دولار من البنوك، وهو ثالث دين من نوعه يجمعه منذ 2018.

وتأتي الخطوة بعد ثلاثة أشهر من سداد الصندوق قرضا مؤقتا بقيمة عشرة مليارات دولار حصل عليه العام الماضي. وعلى مدى العامين الماضيين، اقترضت بنوك المصارف إلى الصندوق، محرك خطط التحول الاقتصادي للمملكة التي يرعاها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان.

وقال أحد المصدرين إن القرض سيكون تسهلا متجددا، مما يسمح للصندوق بالاستثمارات العامة باقتراض المزيد من السوق إذا احتاج الأمر.

وكانت بلومبرغ قد أوردت تقريرا في هذا الشأن في وقت سابق وامتنع صندوق الاستثمارات العامة عن التعليق.

واستثمر الصندوق ما يزيد عن سبعة مليارات دولار في الأسهم الأميركية والعالمية في الربع الأول، ليرفع إجمالي اكتشافه إلى أكثر من عشرة مليارات دولار بحلول الربع الثاني.

وأظهر إشعار تنظيمي هذا الشهر

آمال اللقاح لا تبعد مخاوف أوبك

من مفاجآت سوق النفط

ولندن - لم تبدد آمال إطلاق لقاح مضاد لكورونا مخاوف منظمة أوبك+ من مفاجات سوق النفط، حيث تفرض معادلات ضبط السوق تحديات غير مسبوقة في ظل خلاف الرؤى ومناصفة النفط الصخري الأميركي.

وتعكف أوبك+ على تسوية بشأن سياسة إنتاج النفط في 2021، حيث تريد السعودية تمديد التخفيضات فيما تسعى روسيا إلى زيادة تدريجية في ظل دفع اللقاح للأسعار مقابل تواصل ضعف الطلب.

ونقلت رويترز عن مصادر في أوبك+ أن "أوبك وروسيا اقتربتا من تسوية بشأن سياسة إمدادات النفط للعام 2021 بعدما أخفقت محادثات أجريت في وقت سابق من الأسبوع في إفراز قرار بشأن كيفية مواجهة ضعف الطلب على النفط في ظل موجة ثانية من جائحة فيروس كورونا".

وكان من المتوقع على نطاق واسع أن تمدد منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) - روسيا وحلفاؤها، في إطار أوبك+، تخفيضات الإنتاج الحالية البالغة 7.7 مليون برميل يوميا، أو ما يعادل 8 في المئة من الإمدادات العالمية، حتى مارس 2021 على الأقل.

وكتبت إنرجي أسبكتس للاستشارات "تعلم أنه تم إقرار تقدم مبدئي في المحادثات بين أعضاء أوبك+ اليوم وأن الوزراء يقتربون من تسوية ستكسر الجمود".

وقالت مصادر إن الخيارات تدور حاليا حول تمديد السياسات القائمة على تخفيف التخفيضات كل شهر بين نصف مليون ومليون برميل يوميا من يناير.

وقال مصدران لرويترز إن "الخيار المفضل هو تمديد التخفيضات الحالية إلى يناير، وزيادة شهرية بمقدار نصف مليون برميل يوميا في فبراير ومارس وأبريل ومايو".

ويتعين على أوبك+ التوصل إلى توازن دقيق بين دفع الأسعار للصعود بما يكفي لمساعدة ميزانيات الدول الأعضاء لكن ليس بشكل زائد يؤدي إلى رفع الإنتاج الأميركي المنافس. ويميل إنتاج النفط الصخري الأميركي للارتفاع عندما تتجاوز الأسعار 50 دولارا للبرميل. وتبلغ الأسعار حاليا نحو 48 دولارا.

ويزداد التحدي تعقيدا في أوبك+، لأن أوضاع موسكو المالية تسمح لها بالتعايش مع أسعار نفط أقل من تلك المقبولة بالنسبة إلى الرياض.

وتفيد تقديرات من جيه بي مورجان أن زيادة الإنتاج مليوني برميل يوميا ستكلف أوبك+ فاقد إيرادات يبلغ 55 مليار دولار في 2021، إذ أن تراجع السعر سيمحو مكاسب زيادة الإنتاج.

ويشددون على أن أوبك+ يجب أن تتخذ قرارات حكيمة بشأن الإنتاج في ظل مخاطر انخفاض الطلب على النفط.

وتعكف أوبك+ على تسوية بشأن سياسة إنتاج النفط في 2021، حيث تريد السعودية تمديد التخفيضات فيما تسعى روسيا إلى زيادة تدريجية في ظل دفع اللقاح للأسعار مقابل تواصل ضعف الطلب.

ونقلت رويترز عن مصادر في أوبك+ أن "أوبك وروسيا اقتربتا من تسوية بشأن سياسة إمدادات النفط للعام 2021 بعدما أخفقت محادثات أجريت في وقت سابق من الأسبوع في إفراز قرار بشأن كيفية مواجهة ضعف الطلب على النفط في ظل موجة ثانية من جائحة فيروس كورونا".

وكان من المتوقع على نطاق واسع أن تمدد منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) - روسيا وحلفاؤها، في إطار أوبك+، تخفيضات الإنتاج الحالية البالغة 7.7 مليون برميل يوميا، أو ما يعادل 8 في المئة من الإمدادات العالمية، حتى مارس 2021 على الأقل.

وكتبت إنرجي أسبكتس للاستشارات "تعلم أنه تم إقرار تقدم مبدئي في المحادثات بين أعضاء أوبك+ اليوم وأن الوزراء يقتربون من تسوية ستكسر الجمود".

وقالت مصادر إن الخيارات تدور حاليا حول تمديد السياسات القائمة على تخفيف التخفيضات كل شهر بين نصف مليون ومليون برميل يوميا من يناير.



إنتاج يطق عاليا

إنتاج أكبر وقرار مستقل: الإمارات القوة الصاعدة في أوبك+

توسيع الاستثمارات النفطية ينهي الالتقاء المرهلي في سياسة الإمدادات

الأوسط وذلك عبر بيع حصص في بنيتها التحتية.

وتعتزم أدنوك أيضا بدء تداول خامها الرئيسي مريان في الربع الأول من 2021 بغض النظر عن اتفاق تخفيضات أوبك+.

وتقول مصادر إن طموحات أبو ظبي بالنسبة إلى خام مريان قد تعقد التزامها بتخفيضات عميقة في المستقبل، إذ قد يكون من الصعب إقناع المستثمرين والمتعاملين الأجانب بإمكانية تداول الخام بحرية كخام قياسي إذا كانت أبو ظبي مضطرة إلى تحديد مستويات للإنتاج بموجب سياسة أوبك الخاصة بالإمدادات.



أيهم كامل
التدخلات المستمرة في الأسواق ستكون مطل تمحيص من الإمارات

وقال مصدر أحيط علما بالامر "من غير الواضح كيف ستؤثر تخفيضات أوبك النفطية على تداول مريان لأن أدنوك ستحتاج إلى الالتزام بكميات معينة من النفط تتوافر بحرية في السوق".

وأضاف "أنا متأكد من أن الإمارات ستلتزم باتفاق أوبك+ إذا كان هناك توافق على التمديد لثلاثة أشهر أخرى، لكن هذا صعب جدا".

وهناك عامل آخر ربما يزيد من إحباط أبو ظبي فيما تتمسك الرياض بموقف متشدد حيال الإمدادات، فالجائحة ربما أدت إلى تسريع انتقال العالم نحو مستقبل تقل فيه انبعاثات الكربون، بينما تفكر شركات نفط كبيرة في العالم في احتمال عدم تعافي الطلب على الوقود أبدا وعودته إلى مستويات ما قبل الجائحة.

وتحوز الرياض وأبو ظبي على بعض من أرخص احتياطات النفط من حيث تكلفة الإنتاج، ومما يمكن خلف التوتر بينهما هو الرغبة في ضخ أكبر قدر ممكن قبل أن يخفض التحول عن الوقود الأحفوري قيمة النفط.

وأدنوك، التي تتمتع بأحد أقل تكاليف إنتاج برميل النفط في العالم، وباعتبارها شركة النفط الرئيسية في الإمارات، ترغب في التأكد من جني أكبر قدر من المال من هذه الاحتياطات ونيل أكبر حصة سوقية ممكنة قبل تحول العالم إلى مصادر الطاقة منخفضة الكربون، بحسب مصادر في القطاع.

وقال مصدر مطلع على تفكير أدنوك "في النهاية، وبينما تشجع أدنوك في استكشاف أشكال جديدة من الطاقة مثل الهيدروجين، وهي في وضع يمكنها من الاستفادة من ذلك، فإن النفط والغاز سيظلان في صميم أعمالها".

وتابع "ولأننا منتج منخفض التكلفة والكربون، فإنها في وضع يتيح لها الاستفادة من طلب السوق في المستقبل".

تكشف تحركات الإمارات ومواقفها داخل أوبك عن تغيير كبير في سياستها النفطية، حيث يمنح التوسع النفطي الدولة تقولا كبيرا يعزز استقلاليتها قرارها ويضعف هوامش المناورة، ما يفرض مراجعة التحالفات وفرض قواعد ضبط جديدة للإمدادات داخل المنظمة.

وفي ظل عودة تفشي الجائحة، وكانت السعودية المؤيد الرئيسي لهذه الخطوة، لكن وفقا لمصادر في أوبك+ والقطاع، فقد احتجت الإمارات خلال الاجتماعات الأخيرة لأن تخفيضات النفط تؤدي إلى تعطيل حوالي نصف طاقتها الإنتاجية في وقت تستثمر فيه المليارات من الدولارات لزيادتها.

وقالت المصادر إن مسؤولين إماراتيين أبلغوا نظراءهم في أوبك+ بأن لدى شركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك) التزامات إمداد مع شركات نفط عالمية شريكة في حقوق الملكية وتساعد في تطوير حقولها. وعندما تخفض البلاد إنتاجها، تضطر شركات النفط الأجنبية أيضا إلى الخفض.

ويتنامى منذ شهور الإحباط داخل الإمارات بسبب التخفيضات الكبيرة وتدني مستوى الإنتاج الأساسي عند مقارنتهما بطاقتها الإنتاجية، بينما تجد صعوبة في الوفاء بالتزاماتها حيال الاستهلاك المحلي والصادرات.

ولا تستغل أبو ظبي نحو 33 في المئة من قدرتها الإنتاجية، وتضخ 2.59 مليون برميل يوميا، انخفاضا من نحو 3.9 مليون برميل يوميا قبل التوصل إلى اتفاق أوبك+ على تقليص الإمدادات في أبريل، حسبما تظهره بيانات من أوبك والقطاع.

وعند المقارنة مع الأعضاء الآخرين في أوبك+، تظهر البيانات أن الإمارات تضطلع بأكبر تخفيضات كنسبة من قدرتها الإنتاجية. وفي الوقت نفسه عززت أدنوك طاقتها الإنتاجية من النفط إلى أكثر من أربعة ملايين برميل يوميا من نحو 3.5 مليون برميل يوميا في 2018، وتعتزم رفعها إلى خمسة ملايين بحلول 2030.

الإمارات تعلم أوبك أنها ستجد صعوبة في خفض الإنتاج، ما تسبب في تأجيل البت في استراتيجية ضبط السوق

وتوسعت أدنوك منذ 2016 في إبرام اتفاقات امتيازات إنتاج النفط وبذلت في شركات مع شركات نفط جديدة في آسيا وأوروبا، ومنحت صفقات تنقيب عن النفط والغاز للمرة الأولى.

وتتمكنت الشركة من جذب استثمارات من أكبر مديري الصناديق وصناديق التقاعد في العالم، منها شركة الاستثمار بلاك روك، في مسعى نادر بالنسبة إلى شركات النفط الوطنية في الشرق

دبي - تنذر معارضة الإمارات خلال اجتماعات أوبك لتمديد تخفيضات عميقة للإنتاج في العام 2021 بمواقف أكثر استقلالية في المستقبل قد يصعب معها على السعودية، أكبر منتج في المنظمة، موازنة إمدادات النفط العالمية. ويعود أصل الخلاف المتصاعد إلى زيادة كبيرة في طاقة الإنتاج بالإمارات إضافة إلى مسعى يكتسب زخما لأن يصعب نفط البلاد من الخامات القليلة المستخدمة كمقياس معياري لتسعير الإمدادات العالمية.

وأبلغت الإمارات نظراءهم في أوبك+ خلال اجتماعات مغلقة هذا الأسبوع أنه رغم دعمها تمديدا للتخفيضات القائمة، فإنها ستجد صعوبة في الاستمرار على نفس تخفيضات الإنتاج العميقة في 2021، مما تسبب فعليا في تأجيل البت في استراتيجية أوبك وحلفاؤها.

وحتى وقت قريب كانت السعودية وحليفاتها الخليجيتان، الإمارات والكويت، تتحرك معا على صعيد سياسة الإمدادات. حتى أن الدول الثلاث خفضت الإمدادات في بعض الأحيان بكميات أكبر مما اتفقت عليه للتعويض عن عدم خفض أعضاء آخرين في أوبك إنتاجهم بقدر تعهداتهم.

ويقول محللون ومصادر مطلعة داخل القطاع إن إصرار أبو ظبي المتنامي، الذي يؤكد استقلالها السياسي المتزايد عن الرياض في عدد من القضايا، قد يعني أن عصر التعاون التلقائي بينهما قد ولى.

وكتب أيهم كامل من يورجيا في مذكرة بحثية "ربما تعارضت ميول الإمارات والسعودية بشأن سياسة أوبك+، سياسة السعودية في السنوات القليلة الماضية كانت تعطي الأولوية بشكل كبير للأسعار على حساب الحصص السوقية، ومنطق التدخلات المستمرة في الأسواق سيكون محل تمحيص من الإمارات".

وأضاف "أبو ظبي تفتح الباب أمام تفسيرات أقل حدة للتحركات الضرورية في عالم ما بعد كوفيد - 19. التحول العالمي للطاقة نحو المصادر المتجددة سيريد في عهد إدارة بايدن، مما يجعل تقييم نهج الحصص السوقية مما يستحق الاستكشاف على الأقل".

وخفضت مجموعة أوبك+، المؤلف من منجني أوبك وحلفاء مثل روسيا، نحو ثمانية ملايين برميل يوميا من إمدادات السوق العالمية مع استمرار تراجع الطلب على الوقود بفعل جائحة كورونا. وكان من المتوقع على نطاق واسع أن تمدد المجموعة تخفيضات الإنتاج الحالية البالغة 7.7 مليون برميل يوميا حتى الفترة من يناير إلى مارس 2021



تقريب وجهات النظر لم يعد كافيا